



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلمين للدراسات العليا / النجف الاشرف

قسم العلوم السياسية

الأمن السياسي للمواطن واثره في الأمن الوطني العراقي

بعد العام ٢٠٠٣

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب خالد يوسف محمد

الى معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات الحصول
على درجة الماجستير في العلوم السياسية

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نجم عبد طارش الغزي

٢٠١٩ م

١٤٤١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ
بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ))

الانعام، (٨٢)

الاهداء

الى

روح والدتي رحمها الله

والدي اطل الله في عمره

زوجتي واطفالي (كل ما لدي في الدنيا)

لكل هؤلاء اهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، ثم الصلاة والسلام على
رسوله الأعظم وعلى آله وصحبه الأكرم..

لابد أن يشكر أهل الفضل على فضلهم ، والثناء على كرمهم ، ومن هنا
أتقدم بجزيل الشكر والامتنان الى السيد عميد معهد العلمين للدراسات العليا

(أ.د. زيد العكيلي) ، على عظيم ما قدّمه من دعم واسناد ومتابع لنا كطلاب في هذا المعهد الموقر.

وكذلك عظم الشكر أتقدم به الى السيد رئيس قسم العلوم السياسية (أ.د. محمد ياس خضير) على اخلاصه ودعمه وكرم اخلاقه لنا كطلاب في قسم العلوم السياسية .

كذلك أقدم الشكر والامتنان الى الأخ الكبير الفاضل المشرف (أ.د. نجم عبد طارش) الذي كان له الدور الكبير والمهم في إتمام هذا الجهد له مني كل الحب والامتنان.

ولا يفوتني في هذا المقام تقدم الثناء الى جميع اساتذتي الافاضل في معهد العلمين قسم العلوم السياسية على ما قدموه لي من علم ومعرفة وتعاون وجهد قل نظيره.

والشكر موصول الى جميع الأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة ، وابداء الملاحظات العلمية القيمة التي ستزيد هذه الرسالة رصانة.

أتقدم بجزيل الشكر الى جميع اخوتي زملاء الدراسة في معهد العلمين قسم العلوم السياسية.

وفي الختام أتقدم بالشكر الكبير لأهلي في محافظة النجف الاشرف التي احتضنوني طيلة مدة دراستي (وخصوصا القائمين على إدارة معهد العلمين).

لكم جميعاً مني الشكر والثناء

المستخلص

العراق واحدة من الدول التي واجه امنها الوطني بعد عام ٢٠٠٣ الكثير من التحديات الداخلية والخارجية كادت ان تقود الى انهيار الدولة العراقية، وكان ابرز هذه التحديات (الاحتلال الامريكي ، التدخلات الإقليمية، الدستور، الصراعات الطائفية - الإرهاب - العنف وفوضى السلاح) ولعل اهم أسباب تدهور الأمن

الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣ هو غياب الأمن السياسي للمواطن . لذلك ، تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين الأمن السياسي للمواطن بمفهومه الحديث والأمن الوطني العراقي بشكل عام بعد عام ٢٠٠٣. استخدمت هذه الدراسة عدة مناهج بغية التطرق والإلمام بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع مثل منهج التحليل النظمي، منهج تحليل المضمون والمنهج التاريخي. وبالمثل ، كانت الدساتير والوثائق الحكومية والبيانات والمواثيق الدولية والاحصاءات الواردة في التقارير الصادرة عن مراكز البحوث والدراسات والمؤتمرات والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بدراسة الامن الانساني بشكل خاص والامن الوطني بشكل عام مصادر رئيسية للحصول على المعلومات الأساسية في هذه البحث .الدراسة تحاول صياغة رؤية بحثية جديدة تهدف إلى إبراز الضمانات والتحديات الرئيسية للأمن الانساني بعد عام ٢٠٠٣ ودورها في ضمان وتراجع الامن الوطني العراقي. وخلصت الدراسة مؤخرًا إلى أن توفر ضمانات داخلية وخارجية تعزز وجود الأمن السياسي للمواطن يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي على الأمن الوطني ، بالمقابل ان غياب الأمن السياسي للمواطن نتيجة التحديات الداخلية والخارجية يمكن ان يؤثر بشكل سلبي في الأمن الوطني العراقي.

الكلمات المفتاحية: الامن السياسي ، الامن الوطني ، الضمانات والتحديات ، العراق

فهرست للمحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
١	المقدمة
٨	الفصل الأول مفهوم الامن الوطني والامن السياسي
١٠	المبحث الأول: مفهوم الامن الوطني
١٠	المطلب الأول: مفهوم الامن
١٤	المطلب الثاني: المفهوم التقليدي للأمن الوطني
٢٤	المطلب الثالث: المفهوم الحديث للأمن الوطني
٣٧	المبحث الثاني: مفهوم الامن السياسي
٣٨	المطلب الأول: الأمن السياسي بمفهومه التقليدي
٤٢	المطلب الثاني: الأمن السياسي الحديث بمفهومه الحديث
٥١	الفصل الثاني ضمانات وتحديات الأمن السياسي للمواطن العراقي بعد العام ٢٠٠٣
٥٢	المبحث الأول: ضمانات الامن السياسي للمواطن العراقي بعد العام ٢٠٠٣
٥٢	المطلب الأول: الضمانات الخارجية للأمن السياسي للمواطن
٦٠	المطلب الثاني: الضمانات الداخلية للأمن السياسي للمواطن
٧٣	المبحث الثاني: تحديات الامن السياسي للمواطن العراقي بعد العام ٢٠٠٣
٧٤	المطلب الأول: التحديات الداخلية للأمن السياسي للمواطن
١٠٢	المطلب الثاني : التحديات الخارجية للأمن السياسي للمواطن
١١١	الفصل الثالث الامن السياسي للمواطن وعلاقته بالأمن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣
١١٢	المبحث الأول: غياب الامن السياسي للمواطن واثره في الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣
١١٣	المطلب الأول: التحديات الخارجية واثرها في الامن الوطني العراقي
١٢٤	المطلب الثاني: التحديات الداخلية واثرها في الامن الوطني العراقي
١٤٤	المبحث الثاني: توافر الامن السياسي للمواطن واثره في الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣

١٤٦	المطلب الأول: الضمانات الرسمية للامن السياسي للمواطن واثرها في الامن الوطني العراقي
١٥٣	المطلب الثاني: الضمانات غير الرسمية للامن السياسي للمواطن واثرها في الامن الوطني العراقي
١٦١	الخاتمة
١٦٢	الاستنتاجات
١٦٣	التوصيات
١٦٥	قائمة المصادر

تعد قضية الأمن من القضايا المحورية التي تحظى باهتمام المفكرين والعلماء والمختصين في علوم السياسة والاجتماع ، في كافة المجتمعات القديمة منها والحديثة ، وبمختلف توجهاتها الفكرية والدينية والسياسية والفلسفية ، وقد فهم الانسان منذ القدم ، أن أمنه الشخصي هو أساس أمن عائلته، ومن ثم أساس أمن مجتمعه ودولته ، وأن تحقيق امن الافراد ومصالحهم هو أساس لتحقيق امن الدولة ومؤسساتها ومصالحها وقيمها العليا ، ولا يمكن الحصول على امن الدولة ومؤسساتها مع فقدان امن الافراد ومصالحهم . وكان الاهتمام بالأمن الوطني امر طبيعي حتى قبل ظهور مصطلح الدولة أو الوطن والذي نتج عنه ما يعرف بالأمن القومي أو الأمن الوطني ، وقد كان للتغيرات التي طرأت على المجتمعات الأوربية الحديثة في تحولها من الأنظمة الشخصية الى الأنظمة المؤسسية ، الذي انعكس بطبيعة الحال على مصطلح الأمن ليقترن بالدولة وأركانها.

أن مفهوم الأمن السياسي يعتبر أحد ابعاد الأمن الوطني، وهو من المفاهيم الحديثة في العلوم السياسية التي مرت بمراحل نشوء وتطور ، حيث ظهر مفهومين للأمن السياسي: الأول المفهوم التقليدي الذي يهتم بأمن الحاكم أو امن السلطة أو امن النظام أو امن مؤسسات الدولة، والثاني: المفهوم الحديث للأمن السياسي ،الذي يهتم بالأمن السياسية للفرد أو الجماعة الاجتماعية داخل الدولة. ولما كان الأمن السياسي للمواطن يرتبط بشكل مباشر بوجود نظام ديمقراطي ، فان عام ٢٠٠٣ يُعدُّ نقطة الشروع الأساسية لدراسة واقع الأمن السياسي للمواطن العراقي ، وذلك لكون الدولة العراقية ومنذ تأسيسها في عشرينيات القرن الماضي ، وإلى أن سقط نظام حزب البعث العربي الاشتراكي في عام ٢٠٠٣ ، لم تحظ الدولة العراقية بفرصة حقيقية لممارسة النظام الديمقراطي.

وعند الحديث عن ضمانات الأمن السياسي للمواطن العراقي أو التحديات التي تواجهه فيقصد بها الضمانات أو التحديات التي تواجه الحقوق السياسية للمواطن (الحقوق الدستورية) ، فالدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ اقرها للفرد باعتباره عضواً رسمياً في الجماعة السياسية لدولة العراق ، بهدف تمكينه من المساهمة في حكم بلاده وإدارة شؤونها، والمشاركة في الحياة

السياسية للجماعة ، وان انتهاك هذه الحقوق أو أنكارها ، هو انكار او ازدراء لحرمة وكرامة الانسان التي تخالف مبادئ الحق والعدل ، فبالرغم من أن التغيير السياسي الذي شهده العراق في عام ٢٠٠٣ تم من خلال الاجتياح العسكري له على يد التحالف الدول بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، ولم يتم من خلال قوى وطنية داخلية ، إلا أن هذا التغيير يُعدّ الأساس في اعتماد النظام الديمقراطي البرلماني في العراق ، مما أدى الى إيجاد جملة من الضمانات للأمن السياسي للمواطن العراقي.

ان العوامل التي عززت الامن السياسي للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣ كانت نتيجة ضمانات خارجية وداخلية ، فالضمانات الخارجية قامت بها جهات خارج اطار الدولة العراقية سواء كانت دولة أم مجتمعاً دولياً ، مثل التدخلات العسكرية والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق. ولما كان الأمن الوطني العراقي يمثل قضية أساسية وهدفاً محورياً في سلم الأولويات وهذا دفع بالدولة العراقية الى ايجاد ضمانات داخلية تقع ضمن إطار الدولة العراقية ومؤسساتها لضمان امنها الوطني وجعله المحرك لكل تحركاتها الداخلية والخارجية، مثل الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م، القوانين المشار اليها في الدستور، منظمات المجتمع المدني، التعددية السياسية والحزبية ، والمشاركة السياسية والانتخابات الدورية التي اثرت بشكل إيجابي على الأمن السياسي للمواطن العراقي.

اما التحديات التي واجهت الامن السياسي للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣ منها ما كان داخلياً متمثلاً بأبعاد سياسية كالمحاصصة والانقسام العرقي والطائفي وما رافقها من فوضى السلاح وانتشار الميليشيات المسلحة والفساد السياسي وأزمة المشاركة وفقدان العدالة الاجتماعية ، بعضها ذات بعد عسكري من حيث إشكالية التأسيس وغياب العقيدة ، كما عانى الامن السياسي للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣ أيضاً من تحديات ذات طابع خارجي ، الذي تعود أسبابه في كثير من الأحيان الى تخوف دول الإقليم من التجربة الديمقراطية في العراق ، وكذلك في رغبة هذه الدول في إبقاء العراق ضعيفاً منشغلاً بمشاكله الداخلية والحيلولة دول وصول العراق الى القوة التي تمكنه من منافسة هذه الدول مستقبلاً.

لذا حاولت الدراسة بحث موضوع الأمن السياسي للمواطن واثره على الأمن الوطني العراقي, حيث إن أهم أسباب تدهور الأمن الوطني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هو غياب الأمن السياسي للمواطن, وإن عملية حفظ الأمن الوطني في العراق , تحتاج الى مزيد من ضمانات الأمن السياسي للمواطن العراقي , ومواجهة التحديات التي تعرض المواطن السياسي للخطر.

أولاً: أهمية الدراسة

تكمن اهمية الدراسة كونها هدفت إلى تقديم مساهمات نظرية وعملية كبيرة. من حيث المساهمات النظرية، فإنها تهدف إلى حد كبير إلى المساهمة في الأدبيات ذات الصلة، إضافة إلى الكيان العام للمعرفة. على وجه التحديد ، تقوم هذه الدراسة بسد الفجوة الموجودة في الأدبيات ذات الصلة فيما يتعلق بأحد العوامل المهمة والحديثة المؤثرة في الامن الوطني والمتمثلة في حماية الحقوق السياسية للمواطنين وعلاقتها في ضمان الامن الوطني العراقي من خلال دراسة البعد السياسي للامن الانساني كجزء من منظومة حقوق الانسان وكأحد مقومات النظام الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. كما تقدم نتائج الدراسة حول التحديات التي تعيق ضمان الامن الوطني خارطة طريق للمزيد من البحوث حول هذا الموضوع. علاوة على ذلك ، تحاول هذه الدراسة ضمان التقليل من الآثار السلبية للتحديات والقضايا التي تواجه الامن السياسي للمواطن وتضع معياراً للدراسات المستقبلية للمؤسسات الامنية في العديد من دول الشرق الاوسط الذي تواجه نفس التحديات.

من حيث المساهمات العملية ، تعد هذه الدراسة عملاً رائداً بين عدد قليل من الدراسات التي تبحث في مفهوم الامن السياسي وتأثيره على الامن الوطني بعد عام ٢٠٠٣ . لذلك ، تعمل الدراسة كمصدر للمعلومات يمكن ان يستفاد منه الباحثين والمهتمين في الدراسات الامنية والسياسية وحقوق الانسان , وصانعي السياسات الامنية والمنظمات غير الحكومية الذين يهدفون جميعاً لفهم تأثير غياب الامن السياسي للفرد على الامن الوطني. كما أنها توفر معلومات استباقية حول بعض التحديات قبل أن تتطور إلى مشاكل قد تهدد الامن الوطني في العراق ، على سبيل المثال ، الفساد الحكومي, العنف السياسي, التدهور الامني , التدهور الاقتصادي , تدخلات دول الجوار وغيرها.

ثانياً: إشكالية الدراسة

تتعلق إشكالية هذه الدراسة في احد العوامل المؤثرة في الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣ والذي يتعلق بالحقوق السياسية للمواطن العراقي وعوامل تحديها وضمانها وما يظهر من ذلك على طبيعة الأمن الوطني من ناحيتي التدهور او الاستقرار ، حيث يوجد عدم ادراك للألية الصحيحة في عملية الحفاظ على الأمن الوطني من خلال الحفاظ على الأمن السياسي للمواطن ويمكن تلخيص إشكالية الدراسة من خلال النقاط الآتية:

- ١- التمييز بين الأمن الوطني بمفهومه التقليدي والأمن الوطني بمفهومه الحديث
- ٢- التمييز بين الأمن السياسي بمفهومه التقليدي والأمن السياسي بمفهومه الحديث.
- ٣- فهم العلاقة بين الأمن السياسي بمفهومه الحديث والأمن الوطني بمفهومه الحديث

ثالثاً: فرضية الدراسة

تتعلق الدراسة من فرضية مفادها ((إن هناك علاقة طردية بين الأمن السياسي للمواطن بمفهومه الحديث والأمن الوطني العراقي بشكل عام بعد عام ٢٠٠٣، وتتضح هذه العلاقة من خلال ما يلي، ان غياب الأمن السياسي للمواطن يؤثر بشكل سلبي على الأمن الوطني العراقي، وان ضمان الأمن السياسي بالضمانات السياسية والقانونية والدستورية ينعكس تأثيره بشكل ايجابي على الأمن الوطني العراقي)). ونحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات:

- ❖ ما هو اثر الضمانات المحلية مثل (الدستور، وسيادة القانون، المشاركة السياسية العادلة، التنمية المستدامة، الاعلام) في ضمان الامن السياسي للمواطن العراقي؟
- ❖ كيف اثرت الضمانات الدولية مثل (الاتفاقات، المواثيق الدولية، المجتمع الدولي، القضاء والمحاكم الدولية) في ضمان الامن السياسي للمواطن العراقي؟
- ❖ هل استطاعت التحديات المحلية مثل (تراجع الديمقراطية، الفساد الحكومي، العنف السياسي، السلاح خارج اطار الدولة التدهور الاقتصادي) (في ضمان الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣؟

❖ الى أي مدى اثرت التحديات الدولية مثل (الاحتلال الامريكي, دول الجوار الاقليمي ,التدهور الامني, تأجيج الصراع الداخلي) في ضمان الامن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣؟

رابعاً: منهجية الدراسة

تعرف المنهجية بأنها العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى النتائج، ولعدم إمكانية الفصل بين المناهج العلمية في البحث العلمي، ونظراً لتعدد أوجه موضوع الدراسة ، ولغرض التحقق من فرضية البحث، والإجابة على أسئلته ، اعتمدت الدراسة مجموعة من المناهج أهمها منهج التحليل النظمي ، لدراسة الامن الوطني العراقي ككل مركب من عدة أجزاء يرتبط كل منها بغيره ، ويؤثر به ويتأثر به، لوصف وتفسير الامن السياسي للمواطن التي رافق الحياة السياسية بعد عام ٢٠٠٣ م من منظور نظمي ، مما ساعد الباحث في جمع وتصنيف المعلومات وعرض نتائج الدراسة . وكذلك اعتمدت الدراسة منهج تحليل المضمون الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف النصوص القانونية والدستورية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعلق بالامن السياسي والامن الوطني، وتحليل تصريحات القادة الامنيين والسياسيين. فضلاً عن المنهج التاريخي ، بَعْدَه لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي بقصد الوصول إلى معرفة الحاضر، بَعْدَ الواقع نتاجاً لتراكمات سابقة وعلى هذا الأساس يمكن القول إن دراسة الامن السياسي للمواطن في العراق ، قادتنا إلى دراسة التحديات المحلية والدولية للأمن الوطني العراقي بكل اشكاله منذ بدء النظام الديمقراطي عام ٢٠٠٣.

خامساً: قيود الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهها الباحث في هذه الدراسة هو عدم وجود مراجع أكاديمية كافية حول الموضوع ، بالإضافة إلى عدم وجود دراسات قانونية ودستورية حديثة تتعلق بقضية الامن السياسي، وذلك لأن موضوع الأمن السياسي للمواطن وعلاقته بالأمن الوطني العراقي

بشكل خاص هو مجال معرفي حديث. وقد تم لفت الانتباه إليها فقط منذ عقدين ماضيين عندما اشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية الى البعد السياسي للأمن الإنساني. ومع ذلك ، فقد تمكن الباحث من العثور على بعض الدراسات القانونية المثيرة للاهتمام حول الامن السياسي للمواطن من خلال مراجعة الأدبيات وكذلك بعض الكتب حول حقوق الانسان ، بالإضافة إلى بعض المقالات التي تتناول هذه القضية بشكل عام.

سادسا: هيكلية الدراسة

انتظمت الدراسة في ثلاثة فصول، فضلا عن مقدمة و خاتمة.

تتناول الفصل الأول من هذه الرسالة دراسة (مفهومى الأمن السياسي والأمن الوطني) كل على حدة وبشكل مفصل ، والذي توزع على مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول (مفهوم الأمن الوطني) ، حيث يتضمن مفهوم الأمن الوطني التعرف على المفهوم التقليدي والحديث للأمن الوطني ، من خلال التعريف ومراحل التطور لهذين المفهومين ، اما المبحث الثاني من هذا الفصل، فقد تناول (الأمن السياسي للمواطن) بمفهوميه التقليدي والحديث، من خلال تعريف المفهومين وتاريخهما و مراحل التطور لكلا المفهومين.

أما الفصل الثاني من الدراسة فجاء تحت عنوان (ضمانات وتحديات الأمن السياسي للمواطن العراقي بعد عام ٢٠٠٣)، وتوزع على مبحثين: المبحث الأول سيخصص لدراسة (ضمانات الأمن السياسي للمواطن بعد عام ٢٠٠٣) الذي سيقسم بطبيعته الى ضمانات خارجية، تتعلق بالدور الدولي في اسقاط النظام الدكتاتوري وضمان حقوق الانسان بشكل عام ، والحقوق السياسية للمواطنين بشكل خاص ، وكذلك ضمانات داخلية تتعلق بالنظام السياسي العراقي، المتمثلة بالدستور والقوانين والحريات الصحفية والمجتمع المدني وغيرها من العوامل. والمبحث الثاني تناول (تحديات الأمن السياسي للمواطن بعد عام ٢٠٠٣) الذي سيقسم بطبيعته الى تحديات داخلية تتعلق بالدستور ، تراجع الديمقراطية، الفساد الحكومي، العنف السياسي الرسمي(الحكومي) والغير رسمي، السلاح خارج اطار الدولة ، ضعف منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية. وكذلك تحديات خارجية متمثلة بالاحتلال الامريكي للعراق ودول الجوار الاقليمي .

أما الفصل الثالث والآخر فقد بحثت فيه (الأمن السياسي للمواطن العراقي وعلاقته بالأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣) ، والذي توزع على مبحثين وهما: المبحث الأول (غياب الأمن السياسي للمواطن واثره في الأمن الوطني العراقي)، والمبحث الثاني (توفر الأمن السياسي للمواطن واثره في الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٣).

وانتهت الدراسة بخاتمة وإستنتاجات